لبنان بين المحن السياسية والمحن الثقافية !

● ربما اصبحت «هجرة» المثقفين الذي كانوا يملأون الصالون والصفحات الثقافية في الصحف والمجلات اللبنانية ، ظاهرة ، تكلم عنها الكثير..

وربما ايضا ، يجد هؤلاء الذين لما يغادروا بعد لبنان الى الخارج ، فرصة لهم ، لكي يعقدوا المقارنات بين المثقفين الثوريين ومثقفي الصالونات والمقاهي .. وربما كان معهم بعض الحق في هذه المقارنة ..

ان كل الذين هجروا لبنان من المثقفين ، لن يجدوا اي قلم يدافع عنهم ، وعن موقفهم .

هذا لا يعني - بنفس الدرجة - ان الذين بقوا على ارض لبنان ، يجب الا تنالهم يد النقد .. بحجة «صمودهم» !

والمهم .. ليس بقاء المثقف الثوري في لبنان او هجرته منه في هذه الظروف .. لكي يكون ذلك حكما مطلقا وتصنيفا نهائيا للانتماء والالتزام ..

ولعل ما جعلنا نقول هذا القول ، هو كتابات «المثقفين» في بعض المجلات ، التي ماتزال تفتح صفحاتها للثقافة والادب وهي قليلة ..

ولكن .. اي ثقافة واي ادب في هذه المحنة هو المطلوب ؟..

اذا كان المثقف الفلاني لم يهجر البلد كغيره من المثقفين ، فهل هذا يعطيه الحق لكي يكتب اي شيء متمتعا بحصانة «البقاء» ..

ان المنطلق الاساسي في ثقافة هذه الحرب هو خدمة ما يجري من احداث ، بمعنى ان ترتبط الثقافة بما يجري بالفعل على الارض اللبنانية .. والثقافة .. تعني هنا معالجة ثقافة هي في الاساس ثقافة المحاربين الوطنيين ..

ولا نعتقد انه اذا كان المثقف الفلاني لم يرحل - بعد - عن الحرب اللبنانية ، فهذا يعني ان يكتب اي شيء .. بل على العكس .. من الملاحظ ان هؤلاء الذين اتحفونا ببقائهم .. يكتبون بأبعد ما يكون عما يجري في لبنان ..

ولعل المثل الواضح على هذا الاغتراب الفعلي بين الحدث وبين المثقفين .. تلك الموضوعات عن النقد السينمائي التي ما تزال تكتب في «الزميلة الدستور» ..

ولعل اعادة قراءة العناوين فقط ، تعطي فكرة عن مدى ابتعاد المثقفين الذين يعيشون جغرافيا في لبنان .. وكانوا قد هجروها بالفعل بتفكيرهم..

« سافروا الى امبراطورية الحواس ولا تقطعوا تذاكر للعودة » !

هكذا ينصح هذا «المثقف» ، في الوقت الذي كانت القذائف تتوزع في مدينة بيروت ..

ونحن - حتى لا نوصف بالرجعية - لسنا ضد تناول اي موضوع هادف في الصفحات الثقافية .. لكننا وبالتأكيد لن نسمح لانفسنا بأن نكون مع اي كتابة مبتذلة - خاصة في هذه المحنة - تحت شعار « لنسمح للمثقفين «الثوريين» الذين لم يغادرونا بعد بالكتابة عن اي ثقافة » .

واخيرا .. ليس المهم ان يبقى المثقف في لبنان، ولا يغادره .. لكن المهم هو كيف يعالج المثقف ، قضية الثقافة في لبنان ابان المحنة ، وفي خدمة من يضع ثقافته !

مراقب

آخر خبر

سليم اللوزي .. متضايق !

● سليم اللوزي متضايق جدا هذه الايام .

وسليم اللوزي المعروف جدا في الاوساط الصحافية، والمعروف اكثر بكثير في الاوساط غير الصحفية، دائما على حق ..

وهذا «اللوزي» افتتح منبرا اعلاميا لصالح القوى الانعزالية اللبنانية وغير اللبنانية خارج لبنان ..

وهذا اللوزي وجد نفسه مقصرا ، ايما تقصير في خدمة اسياده ، ولم تعد «الحوادث» خاصته كافية لتقديم خدماته التزويرية ..

واللوزي ، وجد نفسه مؤخرا يقيم منبرا اعلاميا في لندن باللغة الانجليزية ، باسم «افينتس» اي «الحوادث» ..

واللوزي لم يكن يتوقع ان «يتضايق» في عاصمة الضباب «لندن» حيث ينشر مطبوعته الوليدة .

ترى ماذا يضايق الاستاذ اللوزي ؟!

اللوزي مسكين اصطدم بواقع الصراع بين النقابات «اليسارية» والحكومة العمالية، وهذا يشد الخناق على جهده، ويقطع الطريق في وجه الهدف الذي رسمه .

وهذا اللوزي لم يكن يتوقع كل هذه «المشاكل» مع قادة النقابات اليسارية في لندن .

اللوزي متضايق ! فهو لم يكن يعلن ان قيادة النقابات البريطانية ذات ميول «ماركسية» ! حيث يقول ان النقابات في بريطانيا حاكمة بأمرها .

مسكين اللوزي ، فهو هرب من اليسار اللبناني ، ليلحق به هناك في مدينة الضباب باسم اليسار البريطاني .

اللوزي .. لم يكن يتوقع ان يكون هناك « يسار » !!

واللوزي متضايق جدا .. فارحميه ايتها النقابات اليسارية ، لكي يستمر في هدفه .. والا .. فانه سيصدر «الافينتس» من باريس .. او امستردام ..

واللوزي سيتضايق اكثر واكثر .. عندما ينتقل الى باريس .. ثم الى امستردام .. ثم الى ..

مسكين اللوزي .. بحاجة الى الرحمة من «اليسار الدولي» ..

مسكين اللوزي .. لم يكن يقرأ تحذيرات «الجميل» صديقه من اليسار الدولي !!!

تستضيف

الطليعة

اسبوعية • سياسية • جامعة •

حكم الشركات النفطية

● من المعروف ان الشركات النفطية الاحتكارية، عندما توقع عقدا تجاريا مع الحكومات النفطية، يتضمن الامتياز فيما يتضمن تدريب عدد كبير من ابناء البلد للعمل في هذه الشركة صاحبة الامتياز، حتى يصبح عدد مواطني البلد العاملين في الشركة نسبة عالية .

وبهذا الصدد ، كان النائب الكويتي خالد خلف، قد عقب على تصريحات رسمية عن عدد الموظفين الفنيين، وغير الفنيين في شركة نفط الكويت، احدى كبريات شركات النفط في الكويت، ان الاعداد التي يتم التصريح بها غير صحيحة ، وقد فندها النائب المذكور بقوله ان رئيس مجلس ادارة الشركة غير صادق البتة في تصريحاته ، حيث قال ان «عندنا كويتيين يتدربون في بحر الشمال ، وهذا لم يحدث ، بل على العكس ، حضر اثنان بريطانيان للتدرب هنا بالكويت . كما انه غير صحيح ايضا ما قاله رئيس مجلس ادارة الشركة ان ٥٠ كويتيا يتدربون في لندن ، والمؤسف ان عدد الكويتيين الفنيين ١٤٨ موظف ، والعرب ١٩٤ موظف . هذا بعد أن مضى على الشركة هنا ٣٠ سنة وهي تسرق وتستغل البلاد »..

واستطرد النائب خالد خلف قائلا عن الاجانب :

« ان الاجانب عددهم ٧٨ من الاميركان والانجليز، وبينهم ٣٩ غير مؤهلين ، والاميركان عموما في حقول النفط ليس بينهم من مؤهل . ولا يعني ذلك التقليل من قيمتهم ، لكن مثلما وصل هؤلاء الى الدرجات العليا كان يمكن تدريب شبابنا للوصول الى هذا المركز . واذا كانت هذه السياسة قد استمرت ٣٠ سنة فلا داعي لان تستمر اكثر من ذلك ما دمنا قد اكتشفناها .

وهذه التصريحات في واقع الامر عن واقع الشركات النفطية بالكويت، ومعرفة المواطنين الكويتيين والعرب بتسلط حكم الشركات في الكويت ، كانت من الاسباب التي ادت الى تعطيل الحريات الديمقراطية ، وحل المجلس النيابي وتعطيل الصحافة الوطنية . »

حل اتحاد المعلمين الكويتيين بتهمة التدخل بالسياسة !

● بعد ان انتقد اتحاد المعلمين الكويتيين، قرار الحكومة الذي كان قد صدر في اب الماضي والقاضي بحل مجلس الامة، وتعطيل الحريات الديمقراطية والصحافية بالكويت ، اصدرت الحكومة الكويتية قرارا بحل الاتحاد متهمة اياه بالتدخل بشؤون سياسية لا يسمح له قانونيا بالتدخل فيها . وقد عين الشيخ سالم الصباح السالم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لجنة من ١١ شخصا للاشراف على الاتحاد لمدة سنة .

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الكويتية كانت قد اوقفت مجلة «الرائد» التي يصدرها الاتحاد ولمدة ثلاثة اشهر .

■■

«تطوير» الجهاز الامني بالكويت

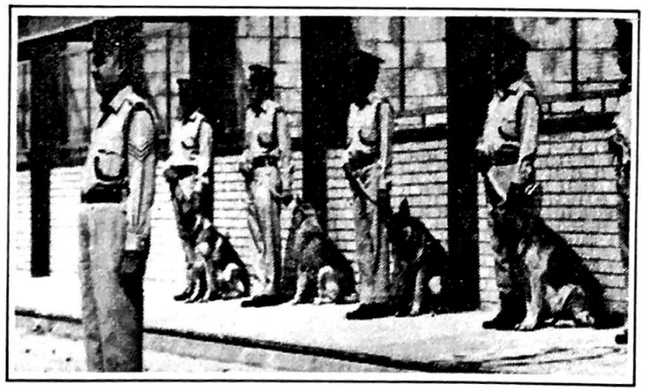

● الاستعدادات في الكويت تجري على قدم وساق من اجل تطوير الجهاز الامني ، وقد استحدثت اقسام جديدة في هذا الجهاز ، كما استقدم خبراء عالميين « لتنظيمه وتطويره » وبالطبع ، تدعي الحكومة الكويتية ان هذا «التطوير والتحديث» لمصلحة أمن المواطن .. في حين ان لا احد يجهل السبب الحقيقي من جراء هذا الاستحداث وهذا التطوير .. فواقع الامر ان ذلك يرجع لتضييق الخناق على المواطنين والمقيمين العرب على ارض الكويت، وللحفاظ على أمن سلطة العشائر من الايدي «العابثة» والتي تعمل في الخفاء لنيل حقوقها. والصورة تمثل فرعا مستحدثا مدربا على عمل ملاحقة «المجرمين» بواسطة الكلاب البوليسية، وقد نشرتها الطليعة في عددها الصادر يوم ٢٠-١-٧٦ .